

أثر المياضة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (1990-2011)

د. نادية العقون

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة الحاج لخضر - بائنة

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2011)، وذلك من خلال تتبع حركة النمو الاقتصادي ممثلاً بالناتج الداخلي الخام الحقيقي، ومقارنتها بتطور حجم الكتلة النقدية (كمية النقود بالمعنى الواسع). وقد تمّ التوصل إلى أنّ التغيرات المسجلة في مستوى النمو الاقتصادي لا تتناسب مع التغير في حجم العرض النقدي خلال الفترة التي شملتها هذه الدراسة، وأنّ معدلات النمو المحققة كانت مرتبطة أساساً بإداء قطاع المحروقات وبحركة أسعار النفط العالمية. وهو ما يعني عدم فعالية السياسة النقدية المعتمدة في دفع وتيرة النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، النمو الاقتصادي، الكتلة النقدية، الناتج الداخلي الخام الحقيقي.

Résumé

Cette étude vise à mettre en évidence l'impact de la politique monétaire sur la croissance économique en Algérie durant la période (1990-2011) et ce, à travers le suivi de la cadence de la croissance économique représentée par le Produit Interne Brut Réel et la comparer avec l'évolution de la masse monétaire (la quantité de monnaie au sens large). Il a été conclu que les changements enregistrés au niveau de la croissance économique, au cours de la période concernée par cette étude, ne sont pas en rapport avec le changement de la masse monétaire, ainsi que les taux de croissance obtenus ont été principalement associée à la performance du secteur des hydrocarbures et de l'évolution des prix mondiaux du pétrole, ce qui signifie l'inefficacité de la politique monétaire adoptée dans l'accélération du rythme de la croissance économique.

Mots-clés: politique monétaire, la croissance économique, la masse monétaire, Le produit intérieur brut réel.

مقدمة

تعد السياسة النقدية أداة هامة من أدوات السياسة الاقتصادية العامة للدولة، وعنصرا أساسيا من عناصر برامج الإصلاح التي تتبعها أغلب البلدان في إطار توجّها نحو التحرير الاقتصادي والانفتاح على العالم الخارجي، وخاصة في الاقتصاديات الحديثة لكونها اقتصاديات نقدية بالدرجة الأولى. نظرا للدور البارز الذي يؤديه النقد في النشاط الاقتصادي، ومن ثم لابد لفهم سير عمل هذه الاقتصاديات من فهم معمق للظواهر النقدية فيها. فعندما أورد جاك ريف في أحد بحوثه "أن قدر الإنسان يحكمه النقد"، كان يهدف إلى إبراز أهمية المكانة التي تحتلها الظواهر النقدية في حياة البشر اقتصاديا، اجتماعيا وسياسيا. واليوم كما بالأمس مازالت الأحداث الراهنة تؤكد الأهمية المتعاظمة للدور الذي يؤديه النقد في الحياة الاقتصادية والاجتماعية سواء على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو العالمي ولا سيما في إطار التكتلات الدولية،⁽¹⁾ حيث تعتمد مختلف الدول على السياسة النقدية في رسم سياستها الاقتصادية وتحقيق أهدافها، من خلال مختلف الأدوات والوسائل التي تعتمد عليها في إدارة السيولة والتحكم في حجم الكتلة النقدية بالشكل الذي يسمح بتحقيق الاستقرار النقدي، والتأثير على حجم النشاط الاقتصادي، ومنه الوصول إلى تسجيل مستوى عال ومستدام من النمو الاقتصادي.

وعليه، فإن تأثير السياسة النقدية في النشاط الاقتصادي يعد من المواضيع المهمة في التحليل الاقتصادي الكلي، حيث شكلت دراسة العلاقة بين نمو الكتلة النقدية والنمو الحقيقي محور اهتمام الكثير من الباحثين والدارسين على المستويين النظري والتطبيقي. كما اختلفت النظريات الاقتصادية في تحليل

هذه العلاقة بإخلاف وجهات نظرها حول دور السياسة النقدية ومدى فعاليتها، ولا يزال هذا الاختلاف محور جدل إلى يومنا هذا.

وفي الجزائر فإنّ الأزمات والاختلالات الاقتصادية التي مرت بها البلاد في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، اقتضت تغيير التوجه الاقتصادي من اقتصاد موجه مركزيا نحو تبني نظام اقتصاد السوق، وهو ما حتمّ على السلطات إعادة النظر في سياساتها المتبعة، وذلك بالاعتماد على العديد من الإجراءات النقدية والمالية، بهدف ضمان الاستقرار النقدي والمالي وتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية ومنه الوصول إلى تسجيل معدلات نمو اقتصادية موجبة.

مشكلة الدراسة: طرأت عدة تغيرات على الاقتصاد الجزائري كان لزاما أن تتعامل معها السياسة النقدية بما يتوافق مع أهدافها. والسؤال المطروح هنا هو: ما أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2011)؟

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تحليل أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر، من خلال دراسة العلاقة بين كمية النقود بالمعنى الواسع والنمو الاقتصادي ممثلا بالنواتج الداخلي الخام الحقيقي. مع تقديم مجموعة من النتائج والتوصيات التي قد تفيد متخذي القرارات على المستويين الكلي والجزئي لتوفير الظروف الملائمة للسياسة النقدية لتتدخل بأدواتها لضبط العرض النقدي وجعل كمية النقود المعروضة تتناسب مع مستوى النشاط الاقتصادي.

أهمية الدراسة: تنبع أهمية الدراسة من الدور الهام الذي تلعبه السياسة النقدية في اقتصاديات الدول، إذ غالبا ما يتم اللجوء إلى أدواتها من أجل

المحافظة على التوازن والاستقرار الاقتصادي وتحقيق مستويات أعلى من النمو. كما أن دراسة أثر السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي، والبحث عن استراتيجية نقدية تسمح بتحقيق التوازن بين التدفقات النقدية والتدفقات العينية وتفادي الارتفاع الكبير في الأسعار، شكلت محور اهتمام العديد من الباحثين.

فرضيات الدراسة: اعتمدت الدراسة على عدة فرضيات، استمدت من وحي المشكلة على النحو التالي:

- هناك علاقة بين معدل نمو الكتلة النقدية ومعدل نمو الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (1990-2011)؛
- لا يمكن اعتبار هدف النمو الاقتصادي كهدف أساسي للسياسة النقدية في الجزائر.
- عجز الجهاز المصرفي وعدم تنوع الاقتصاد الجزائري عرقل انعكاس أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي.
- تعتبر إيرادات قطاع المحروقات المحرك الأساسي لحركة النمو الاقتصادي في الجزائر.

وجدير بالذكر أن اختيار فترة الدراسة (1990-2011) يُعزى إلى ما ميّز هذه الفترة من إصلاحات وإجراءات في سعي الجزائر إلى التحول من اقتصاد موجه نحو نظام يستند إلى آليات اقتصاد السوق، وهو ما يخلق تحديات إضافية للسياسة النقدية، باعتبارها من أهم محاور الإصلاحات الاقتصادية وإحدى الركائز الأساسية للسياسة الاقتصادية للدولة التي تمكنها من تحقيق أهدافها ومن بينها حفز وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

ولا شك في أن تقييم فعالية استخدام السياسة النقدية في التأثير على النشاط الاقتصادي لا بد أن يتناول بعض النقاط الأخرى ذات الأهمية في هذا الشأن. ومن ثمّ تناول موضوع الدراسة من خلال النقاط التالية:

أولاً، الإطار النظري لمفهوم السياسة النقدية، أهدافها وأدواتها.
ثانياً، علاقة السياسة النقدية بالنمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي.
ثالثاً، مسار السياسة النقدية في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي.

أولاً، الإطار النظري لمفهوم السياسة النقدية، أهدافها وأدواتها

تعتبر السياسة النقدية إحدى الأجزاء المهمة في السياسة الاقتصادية الكلية، حيث ظهرت بظهور البنوك المركزية وتطور مفهومها وأهدافها من خلال مختلف النظريات التي اهتمت بدراسة النقود باعتبار هذه الأخيرة محور عمل السياسة النقدية.

1. مفهوم السياسة النقدية:

ظهر مصطلح السياسة النقدية في الأدبيات الاقتصادية خلال القرن التاسع عشر وتطور في القرن العشرين، وبرز دور السياسة النقدية بعد حدوث الدورات الاقتصادية وما نتج عنها من مشاكل اقتصادية. وقد تتعدّد وجهات النظر حول مفهومها، والسبب ربما راجع إلى اختلاف التوجهات الفكرية أو إلى اختلاف البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لكل بلد.

فيقصد بالسياسة النقدية "مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية (البنك المركزي) في المجتمع بغرض الرقابة على الائتمان والتأثير عليه، بما يتفق وتحقيق الأهداف التي تصبو إليها الحكومات".⁽²⁾

كما تعرف على أنها "تنظيم كمية النقود المتوفرة في المجتمع بهدف تحقيق السياسة الاقتصادية، وفق أنماط سريعة لاتخاذ القرار وتنفيذه عن طريق التدخل المباشر وغير المباشر لتصحيح أوضاع السوق النقدية".

وبتعبير آخر، فإن السياسة النقدية هي مجموعة القواعد والأحكام التي تتخذها الحكومة أو أجهزتها المختلفة للتأثير على النشاط الاقتصادي من خلال التأثير في الرصيد النقدي.⁽³⁾

وعليه، فإن السياسة النقدية هي عبارة عن مجموع الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية (البنك المركزي) بهدف تحقيق الاستقرار النقدي وضبط العرض النقدي بما يتوافق مع حجم النشاط الاقتصادي.

2. أهداف السياسة النقدية:

تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن حصر أهمها فيما يلي:⁽⁴⁾

- تحقيق المعدل الأمثل للنمو الاقتصادي المصحوب بالعمالة الكاملة.
- العمل على الاستقرار النقدي داخليا وخارجيا.
- إحكام الرقابة على الائتمان بما يتناسب والوضع الاقتصادي القائم.
- تعبئة المدخرات والموارد المالية اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية.
- العمل على التوزيع العادل للثروة.
- الحفاظ على توازن ميزان المدفوعات واستقرار أسعار الصرف.

وأهداف السياسة النقدية قد تكون أهدافا نهائية، أو أهدافا ثانوية أو وسيطة وهي ليست مستهدفة في حد ذاتها، ولكن يؤدي تحقيقها إلى بلوغ هدف نهائي. فمثلا رفع سقف التمويل المتاح للقطاع الزراعي أو الصناعي ليس هو

الهدف المراد تحقيقه، وإنما تحقيق ذلك قد يؤدي إلى ارتفاع معدلات نمو الناتج الإجمالي المحلي؛ وبالتالي زيادة دخول الأفراد وتحسين مستوى معيشتهم كهدف نهائي⁽⁵⁾. ويقصد بالنمو كهدف نهائي من أهداف السياسة النقدية نسبة الزيادة السنوية المسجلة في قيمة الناتج الداخلي الخام الحقيقي للبلد. ودور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي يتم من خلال تأثيرها في حجم الاستثمار باعتباره من أهم محدداته، حيث إن التغيرات التي تحدثها السياسة النقدية في حجم الاحتياطات النقدية الموجودة لدى المصارف التجارية ومن ثم تأثيرها على عرض النقد سوف ينعكس على معدل الفائدة وهذا بدوره يتحكم في حجم الاستثمار، وبافتراض بقاء الأشياء الأخرى على حالها وعند مستويات منخفضة من سعر الفائدة فإن ذلك يشجع على زيادة حجم الاستثمار وحجم الإنتاج ومستوى التوظيف ورفع مستوى دخول الأفراد وتحسين قدرتهم الشرائية⁽⁶⁾. وقد يحدث أحيانا تناقض بين الأهداف النهائية للسياسة النقدية مثل هدف تحقيق استقرار الأسعار وتحقيق معدل مرتفع للنمو الاقتصادي.

وتتمثل السلطة النقدية في البنوك المركزية في أية دولة، وتبنى وتتحدد السياسة النقدية للتأثير في عرض النقود بأدوات معينة تعرف بأدوات السياسة النقدية.

3. أدوات السياسة النقدية:

لتحقيق أهداف السياسة النقدية تستعمل السلطة النقدية مجموعة من الأدوات لمراقبة العمليات الائتمانية للبنوك التجارية وإدارة حجم المعروض من النقود من خلال تدابير وإجراءات سيادية تهدف إلى تعظيم أهداف معينة. وذلك تبعا لمستويات التقدم والتطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات

المختلفة والنظم الاقتصادية السائدة وظروف واحتياجات وأهداف هذه المجتمعات. ويمكن حصر هذه الأدوات فيما يلي: (7)

3-1 الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية:

يتضمن هذا التقسيم كل الأدوات النقدية التي تعتمد السلطات النقدية في استخدامها لها على قوى السوق، وهي:

أ. سياسة معدل إعادة الخصم:

معدل إعادة الخصم هو عبارة عن السعر الذي يفرضه البنك المركزي مقابل إعادة خصمه لأوراق تجارية أو مالية قصيرة الأجل، أو عمليات إقراض قصيرة الأجل للبنوك التجارية لمواجهة نقص السيولة أو الائتمان قصير الأجل. (8) وتقوم سياسة معدل إعادة الخصم على إمكانية البنك المركزي في ضبط أسعار الفائدة والتحكم فيها بالزيادة والنقصان تبعاً لأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذه الإمكانية توفر له سبل التأثير في حجم الائتمان من خلال العلاقة بينه وبين البنوك التجارية، فإذا كان هناك تضخم يرفع البنك لمركزي من أسعار الفائدة فتزداد تكلفة الائتمان فترفع البنوك التجارية هذه التكلفة على عملائها، الشيء الذي يدفع المصارف التجارية وعملائها إلى التخفيض من حجم الائتمان. أما إذا كان هناك انكماش، فإن البنك المركزي يخفض من سعر الفائدة لتشجيع الإقراض ومن ثم زيادة وسائل الدفع في الاقتصاد. (9)

ب. نسبة الاحتياطي الإلزامي (القانوني):

وهي النسبة التي تلتزم البنوك التجارية بالاحتفاظ بها من أصولها السائلة لدى البنك المركزي، ومن أهم وسائل التأثير على قدرة البنوك

التجارية في خلق الائتمان.⁽¹⁰⁾ وتتبلور فكرة تغيير نسبة الاحتياطي في مطالبة السلطات النقدية للبنوك التجارية بالاحتفاظ بقدر من النقود الحاضرة لدى البنك المركزي بدون مقابل، ويتحدد هذا القدر بصفة أساسية كنسبة معينة من إجمالي أرصدة الودائع تحت الطلب التي يحتفظ بها العملاء لدى البنوك التجارية، وقد يتسع ذلك القدر ليشمل نسبة إضافية من أرصدة الحسابات والودائع لأجل لدى هذه البنوك. وتأتي مقدره البنك المركزي في التحكم في حجم الائتمان وإدارة السياسة النقدية باستخدام هذه الأداة عن طريق تغيير نسبة الاحتياطي رفعا (أو خفضا) بما يؤدي إلى نقص (أو زيادة) حجم الاحتياطيات الفائضة لدى البنوك التجارية، وبالتالي إلى نقص (أو زيادة) قدرة هذه البنوك على الإقراض فيتأثر بذلك الطلب على القروض بغرض الاستثمار.

ج. عمليات السوق المفتوحة:

وتعني قيام البنك المركزي بشراء أو بيع أدونات الخزنة والسندات الحكومية أو المضمونة من الحكومة والأوراق المالية بصفة عامة، مباشرة أو من خلال سوق رأس المال، بهدف التأثير على حجم الاحتياطيات الفائضة لدى البنوك التجارية، مما يؤثر على كل من حجم الائتمان وحجم المعروض النقدي والطلب على الاستثمار بالشكل الذي يتماشى مع الأهداف الاقتصادية للدولة. والعمل على إيجاد علاقة مستقرة بين سعر الفائدة في كل من السوق النقدي وسوق رأس المال، للتأثير على تكلفة منح الائتمان ومن ثم على حجم الاستثمار، إضافة إلى محاولة التغلب على أية تقلبات موسمية أو عرضية قصيرة الأجل في حجم المعروض النقدي والناجمة عن قوى السوق.

لقد اعتبر "فريدمان" سياسة السوق المفتوحة من أكثر الأدوات فعالية في التأثير على المعروض النقدي، كما اعتبرها "كينز" الأداة الأكثر فعالية مقارنة بأدوات السياسة النقدية الأخرى، لأنها تؤثر مباشرة على المعروض النقدي، وهي أداة غير تضخمية، إلا أنه يقر أن استعمال هذه الأداة غير كاف ما لم تصحب بأدوات أخرى خاصة تلك المتعلقة بالسياسة المالية وأن تتمتع الدول بأسواق نقدية ومالية متطورة ومنظمة.⁽¹¹⁾

3-2 الأدوات المباشرة للسياسة النقدية:

هناك أدوات أخرى قد تلجأ إليها السلطات النقدية لإدارة السياسة النقدية وتأخذ صفة التدخل المباشر، كالإزام البنوك مباشرة بأسعار فائدة معينة يتم تحديدها بواسطة البنك المركزي على كل من ودائع العملاء والقروض الممنوحة من طرف البنوك التجارية. كما قد تلجأ هذه السلطات إلى فرض سقوف ائتمانية في شكل نسب معينة على حجم الائتمان الممنوح لبعض القطاعات الاقتصادية بحيث يتعين على البنوك عدم تجاوزها. كما يستخدم البنك المركزي في حالة عدم تحقيقه للأهداف المنشودة أسلوب الإقناع الأدبي، حيث يقوم بمناشدة البنوك التجارية بزيادة أو تخفيض حجم الائتمان بعدة وسائل منها الاقتراحات، التحذيرات الشفهية أو الكتابية، وذلك وفقا لما تقتضيه الظروف التي يمر بها اقتصاد ذلك البلد.⁽¹²⁾ وتتحدد الأهداف الأساسية من استخدام هذه الأدوات في:⁽¹³⁾

أ. التأثير على تكلفة الإقراض لدى البنوك بما يسمح بالتأثير على حجم الائتمان إما للحد منه وإما للتوسع فيه.

ب. إتاحة الفرصة للنمو والازدهار لبعض القطاعات الهامة أو الحساسة داخل الدولة بإعطائها ميزات تفضيلية في الاقتراض من البنوك لتغطية احتياجاتها التمويلية، بما يساعد على دفع عجلة النمو للدولة ككل.

ت. توفير قدر كافي من الأصول القابلة للتسييل في أسرع وقت ممكن لمواجهة طلبات السحب التي يتقدم بها عملاء البنوك وبصفة خاصة في أوقات الأزمات النقدية.

إن استخدام الأدوات النقدية في إدارة السياسة النقدية يرجع إلى بعض الحقائق الأساسية وهي كونها تعمل كلها كمجموعة متضافرة للتأثير على سوق واحد هو سوق الإقراض النقدي. كما أن عمليات الضخ والامتصاص للتدفقات النقدية من وإلى القطاع المصرفي تتم كلها في إطار سلسلة واحدة تتكون من ثلاث حلقات محكمة الاتصال، يقف عند أحد طرفيها البنك المركزي، وفي منتصفها البنوك التجارية كوسطاء ماليين، بينما يقف عند الطرف الآخر العملاء المستثمرون والمستهلكون الطالبون للقروض. ومما لا شك فيه أن السياسة النقدية تسعى دائما إلى معرفة الكيفية التي يعمل بها النشاط الاقتصادي في الدولة، ثم إيجاد الأدوات والوسائل المثلى للتأثير على قرارات الإنتاج، الادخار، الاستثمار وتوزيع الموارد المتاحة بين الوحدات الاقتصادية، وذلك بغرض تحقيق أهداف وتطلعات المجتمع.⁽¹⁴⁾ فدرجة التباين بين أهداف وتطلعات المجتمع من ناحية، والأداء الفعلي للنشاط الاقتصادي من الناحية الأخرى، هي التي تحدد مدى الحاجة إلى السياسة النقدية وأهميتها وأي أنواعها ينبغي على صانعي السياسة الاقتصادية تصميمها وتنفيذها.

ثانيا: علاقة السياسة النقدية بالنمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي

تعتبر السياسة النقدية أداة رئيسية في إدارة وتوجيه حركة أداء النشاط الاقتصادي، وهذه الأهمية التي اكتسبتها قد تطورت تبعا لتطور الفكر الاقتصادي، وتباين النظريات الاقتصادية حول أهمية النقود وأثرها على النشاط الاقتصادي. فبدءا بالنظرية الكلاسيكية ثم الكنزية مرورا بالنظرية النقدية المعاصرة، نجد أن كل هذه النظريات تركزت أهم أفكارها حول ما إذا كان للنقود تأثير على النشاط الاقتصادي أم لا، وعن طبيعة هذا التأثير إن وجد، وكيفية معالجة المشاكل التي تنجم عن سوء تطبيق السياسات النقدية من تضخم وكساد وغيرها، خاصة بعد أزمة الكساد الكبير عام 1929.

1- العلاقة بين كمية النقود والنمو الاقتصادي في إطار الفكر الكلاسيكي:

تشير نظرية كمية النقود إلى وجود علاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار دون أي تأثير على النشاط الاقتصادي، وهو ما يعرف "بحيادية النقود"، بمعنى أن النقود تؤثر فقط على القيم الاسمية (مستوى الأسعار) دون أن تؤثر على المتغيرات الحقيقية (الاستثمار، الإنتاج).⁽¹⁵⁾ وقد حصرت المدرسة التقليدية أهمية النقود ووظيفتها في تسهيل شراء وتبادل السلع والخدمات إضافة إلى استخدامها في تسوية الديون، كما افترض أنصار هذه المدرسة أن الاستخدام الأمثل للموارد وثبات مستوى الإنتاج هو الوضع الطبيعي للاقتصاد. وعليه، فإن أهمية السياسة النقدية عند المدرسة التقليدية تنبع من فعاليتها في السيطرة على تقلبات المستوى العام للأسعار عن طريق تحكم السلطات النقدية في معدل نمو الكتلة النقدية في الاقتصاد.⁽¹⁶⁾

وتتم دراسة حيادية النقود من خلال دراسة التوازن النقدي وأثره على التوازن الحقيقي ويتطلب ذلك تحليل العلاقة السببية بين النقود والنشاط

الاقتصادي من خلال قياس تأثير التغيرات الحاصلة في كمية النقود المصدرة على النشاط الاقتصادي، حيث يرى أنصار النقود المحايدة أن التغيرات في كمية النقود هي السبب الرئيس في الاضطرابات الاقتصادية، وعليه فإن أمكن إبقاء النقود حيادية أو سلبية، عندها تكون التقلبات في مستوى الأسعار وحجم النشاط الاقتصادي قليلة أو تزول بدرجة كبيرة. ولكن حتى في مثل هذه الحالة فإن معظم الاقتصاديين يسلمون بأن التغير في كمية النقود قد يكون له بعض التأثيرات قصيرة الأجل على الإنتاج، وتكون هذه الحالة صحيحة ومسلما بها ما لم تكن قد حدثت زيادة متناسبة متزامنة نوعا ما في كل الأسعار مع التغيرات في كمية النقود.

ولجعل دور النقود حياديا في النظام الاقتصادي، ينبغي أن تمارس السلطات النقدية سياسة مرنة اتجاه عرض النقود لأجل مواجهة التقلبات التي تطرأ على تدفق الدخل النقدي وأن تكون للبنك المركزي سيطرة تامة على كمية النقود (الإصدار النقدي) وتجريد البنوك التجارية من قدرتها على خلق النقود بواسطة الطلب على الودائع النقدية، وأن لا يسمح لها بالإقراض إلا من خلال مدخرات المودعين.⁽¹⁷⁾

وعموما، يظهر من خلال التحليل الكلاسيكي استقلال الجانب النقدي عن الجانب الحقيقي، أي أنه لا توجد قنوات تأثير بين الجانبين النقدي والحقيقي للنشاط الاقتصادي، ويكون هدف السياسة النقدية هنا هو تحقيق الاستقرار النقدي.

2- العلاقة بين كمية النقود والنمو الاقتصادي في المنظور الكينزي:

بقي التحليل التقليدي عاجزا عن تفسير وعلاج أزمة الكساد التي حلت بالنظام الرأسمالي، وهنا ظهرت النظرية الكينزية التي اقترحت حولا

لمعالجة الأزمة، وهي أول نظرية شاملة ومتكاملة للاقتصاد الكلي تبحث في كيفية تحديد مستوى الدخل والإنتاج والاستخدام في اقتصاد نقدي. (18) وبذلك تحول الاهتمام من دراسة التغير في الأسعار نتيجة التغير في كمية النقود، إلى الاهتمام بدراسة سلوك النقود وأثره على مختلف النشاطات الاقتصادية.

لقد ركز كينز اهتمامه لدراسة الطلب على النقود وعلاقته بمستوى الإنفاق الوطني ونادى بضرورة تدخل الدولة لمعالجة الأزمة عن طريق إنعاش الطلب الكلي، حيث ربط بين الدخل والإنفاق، بالإضافة إلى التوازن بين الادخار والاستثمار مع التوازن في السوق النقدي وهو ما يحقق التوازن الاقتصادي العام، وهنا اقترح كينز سياسات منها ما يسمى بسياسة النقود الرخيصة، أي الزيادة في عرض النقود مما يؤدي إلى تنشيط الطلب الذي يؤدي بدوره إلى تحسين المستوى العام للأسعار. (19) وطبقا لهذه المدرسة، إذا ما تمكن صانعو السياسة الاقتصادية من إدارة الطلب الكلي والمحافظة على استقراره على نحو ينسجم مع مقدرات الاقتصاد الإنتاجية، فإنه يمكن تحقيق التوظيف الكامل للعمالة والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي بما يضمن تحقيق معدلات عالية ومستدامة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

على هذا الأساس، فإن أهمية السياسة النقدية، وفقا لأفكار المدرسة الكينزية، تكمن في العلاقة غير المباشرة بين مقدار النقود المتداولة وحجم الاستثمار والاستهلاك، كمكونات أساسية للطلب الكلي في الاقتصاد. فوفقا للتفاعل الذي يحدث بين حجم الأرصدة النقدية المتداولة والطلب عليها يتحدد معدل العائد على رأس المال في الاقتصاد، والذي يحدد بدوره حجم الاستثمار ومن ثم مستوى الاستخدام والتوظيف وبالتالي معدل نمو الناتج الإجمالي. (20)

لقد استطاع كينز إضفاء مساهمة جديدة ومختلفة في تحليله لدور النقود، إذ أكد على أن لا حيادية النقود تكون من خلال تأثير التغيرات في كمية النقود على معدل الفائدة، ومن ثم ينعكس أثره على أسعار كل الموجودات بالنسبة إلى تكاليف إنتاجها وهو ما يؤثر على معدل الاستثمار ومستوى الإنتاج، فالارتفاع في كمية النقود من شأنه أن يخفض معدل الفائدة ويرفع سعر موجودات رأس المال، الأمر الذي يحفز زيادة إنتاج موجودات رأس المال وبالتالي يزيد كلا من الاستثمار والإنتاج في الاقتصاد.⁽²¹⁾

وعليه، فإن السياسة النقدية وفق التحليل الكينزي ليست محايدة، وأن تأثير النقود لن يقتصر على المستوى العام للأسعار فقط بل سيمتد إلى مستويات أخرى من النشاط الاقتصادي كالاستثمار والدخل والتوظيف.

3. التحليل المعاصر لدور النقود في الاقتصاد:

نتيجة لفشل المدرسة الكينزية في تفسير وحل ظاهرة التضخم الركودي الذي ضرب معظم اقتصاديات العالم في عقد السبعينيات من القرن العشرين، جاءت المدرسة النقدية لإحياء معادلة كمية النقود الكلاسيكية بعد تطويرها، وإعطائها النقود أهمية ارتكازية، نظرا للدور الذي تؤديه في النشاط الاقتصادي، وأنه يمكن تفسير التقلبات التي تحدث في مستويات الدخل والنتاج والتوظيف، صعودا أو هبوطا، من خلال ما يطرأ على عرض النقود من تغيرات.⁽²²⁾

وتأتي أهمية السياسة النقدية عند المدرسة النقدية من أن أي تغير في حجم الأرصدة النقدية في الأجل القصير يتسبب في تغيرات طردية في حجم الناتج، ومستوى أسعار السلع والخدمات. فانخفاض الأرصدة النقدية في الأجل القصير يؤدي إلى فائض في الطلب على الأرصدة النقدية وبالتالي

خفض الطلب الكلي على السلع والخدمات الذي يؤدي إلى انخفاض مستوى أسعار تلك السلع والخدمات ومستوى الاستخدام وبالتالي انخفاض معدل نمو الناتج في الاقتصاد. أما الزيادة في الأرصدة النقدية ستؤدي إلى فائض في عرض النقود وبالتالي نمو الطلب الكلي على السلع والخدمات الذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع مستوى أسعار تلك السلع والخدمات وزيادة مستوى الاستخدام، وبالتالي زيادة معدل نمو الناتج. أما في الأجل الطويل، فيرى أنصار المدرسة النقدية أن تغير حجم الأرصدة النقدية سيؤثر فقط على مستوى أسعار السلع والخدمات دون أي تأثير على مستوى الاستخدام ومعدل نمو الناتج، بمعنى أن مستوى الاستخدام ومعدل نمو الناتج في الأجل الطويل يتحددان بعوامل حقيقية مثل قرارات الإنتاج، الاستثمار، الادخار، التصدير والاستيراد وهيكل الصناعة. وأن الزيادة السريعة في حجم الأرصدة النقدية ستؤدي فقط إلى ارتفاع معدلات التضخم وليس ارتفاع معدل نمو الناتج في الاقتصاد، وبالتالي يصبح التضخم وفقا لهذه المدرسة ظاهرة نقدية بحتة.

وإجمالاً، فإن عدم الاستقرار الاقتصادي في رأي المدرسة النقدية يعزى في الغالب إلى التقلبات التي تحدث في حجم الأرصدة النقدية. وإذا ما تمكنت السلطات النقدية من زيادة عرض النقود بمعدل ثابت يعادل معدل نمو الناتج في الأجل الطويل، فإن ذلك يضمن تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار وبالتالي تلافي التقلبات الاقتصادية.⁽²³⁾

لقد قدم فريدمان وشوارتز (Friedman & Schwartz, 1963)، دليلاً هاماً يدعم وجهة النظر القائلة بأن التغير في عرض النقود له تأثير هام على الاقتصاد، ويستند الدليل على دراسة تطور السجل التاريخي للولايات المتحدة الأمريكية، ومن خلال النماذج القياسية الوحيدة المعادلة، إذ افترض فريدمان

بأن عرض النقود ومعدل نموه له تأثير قوي على الدخل النقدي ومعدل نموه. ويعتقد فريدمان وشوارتز وجود علاقة سببية قائمة بين عرض النقود والنشاط الاقتصادي خلال الدورة الاقتصادية، حيث يلاحظ أن عرض النقود يتزايد خلال فترات الرواج الاقتصادي، وينخفض أثناء دورات الانكماش الاقتصادي، وفي ظروف انكماشية أخرى لاحظ فريدمان بأن هناك زيادة في عرض النقود، وبذلك فإن الذروة في معدل نمو عرض النقود تسبق الذروة في الدورة الاقتصادية، وبأن أدنى نقطة في معدل نمو عرض النقود تسبق أدنى نقطة للنشاط الاقتصادي في الدورة الاقتصادية؛ واستنتج فريدمان وشوارتز أنه بالرغم من أن هناك علاقة قوية واضحة بين عرض النقود والنشاط الاقتصادي خلال الدورة الاقتصادية، فإن العلاقة ليست كاملة، وقد ينتج عدم الكمال من خلال عدم كفاية مؤشرات النشاط الاقتصادي أو الأخطاء الإحصائية في قياس عرض النقود، وقد سلما أيضا بأن النقص في العلاقة قد يعزى فقط إلى وجود علاقة ضعيفة بين عرض النقود والنشاط الاقتصادي. ولتحديد اتجاه العلاقة السببية، توصل فريدمان وشوارتز إلى أن العلاقة السببية تتجه من عرض النقود إلى النشاط الاقتصادي، وأن التغيير الجوهرى في معدل نمو عرض النقود يسبب تغيرا جوهريا في معدل نمو الدخل النقدي، ويؤكدان بأن معدل نمو عرض النقود في الفترة الطويلة سوف يعبر عن نفسه في اختلاف معدل التغيير في الأسعار، وعلى العكس فإن معدل نمو عرض النقود في الفترة القصيرة سوف يتأثر بمعدلات كل من الأسعار والنتائج.

كما أشار كل من أندرسون وجوردان (Anderson & Jordan, 1968) في دراستهما وبالاستناد إلى النماذج القياسية، إلى وجود علاقة قوية بين العرض

الاسمي للنقود أو القاعدة النقدية أو كلاهما والنتائج القومي الإجمالي النقدي، وأعاد عدد من الباحثين فيما بعد نفس النموذج باستخدام فروض بديلة وحصلوا على نتائج مشابهة عن فعالية السياسة النقدية، وبذلك فإن الدليل المستمد من النماذج وحيدة المعادلة تدعم وجهة النظر القائلة بأن السياسة النقدية (عرض النقود) لها تأثير هام على الاقتصاد.

وبذلك أصبح واضحا أن النقود ليست حيادية كما كان معتقدا. وإنما لها تأثير في المتغيرات الاقتصادية من خلال وظائفها كمخزن للقيمة ووسيلة دفع في المستقبل، أي أنها ذات آثار بعيدة في الاقتصاد من حيث الاستخدام والإنتاج، فضلا عن تأثيرها في مستوى الأسعار؛ فالإقتصاد يكون معرضا بفعل عوامل نقدية وغير نقدية تتفاعل فيما بينها لتولد آثارا هامة على العلاقات الاقتصادية. (24)

وعموما، فإن التطورات الحديثة في النظرية النقدية أثبتت دور النقود في الاقتصاد، كما أن العديد من الدراسات التي تناولت موضوع العلاقة بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي بينت أن للسياسة النقدية دور في تحقيق معدل عال من النمو الاقتصادي والمحافظة عليه، شريطة توفر جملة من العوامل الأخرى غير النقدية، كتطور القطاع المالي، توفر الموارد الطبيعية، اليد العاملة الكفوة، البنية الهيكلية للاقتصاد ودرجة تطوره وانفتاحه على العالم الخارجي، سياسة مالية ملائمة وغير مناقضة لأهداف السياسة النقدية، مدى تنوع قنوات انتقال وانتشار تأثيرات السياسة النقدية من خلال أدواتها المختلفة على النشاط الاقتصادي، إضافة إلى ضرورة توفر ظروف سياسية واجتماعية ملائمة.

ثالثاً: تطور مسار السياسة النقدية في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي إن تقييم دور وفعالية السياسة النقدية وتأثيرها في النشاط الاقتصادي يعني البحث عن العلاقة الموجودة بين الجانبين النقدي والحقيقي في الاقتصاد، وذلك من خلال إبراز مدى مسايرة مستوى النمو الاقتصادي للتغير الحاصل في كمية النقود المتداولة، وهو ما يتطلب معرفة البيئة الاقتصادية التي ترسم وتنفذ فيها هذه السياسة، لكون هذه البيئة هي التي تحدد أهداف السياسة النقدية ونوع الأدوات التي تستخدمها وآلية عملها، وأنسب السبل لتحقيق تلك الأهداف. وفي إطار هذه القاعدة العامة، نجد أن السياسة النقدية في الجزائر ظلت تعمل استجابة لهذه العلاقة التفاعلية مع البيئة، وقد مرت بعدة مراحل استوجبها التحولات الاقتصادية المحلية والخارجية، حيث سبقت كل مرحلة من هذه المراحل تغيرات اقتصادية وتشريعية كان لها تأثير كبير على أهداف السياسة النقدية وفعاليتها وأدواتها.

1- توجهات السياسة النقدية في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي قبل عام 1990.

تميزت الفترة التالية لاستقلال الجزائر (1962-1966) بعدم وضوح النموذج الوطني للتنمية الاقتصادية، لذلك يصطلح على هذه المرحلة بمرحلة الانتظار، وهي فترة تنسم بضعف المقومات المالية لدولة حديثة الاستقلال، وكذا تدمير للبنية التحتية الضرورية لانطلاق النمو الاقتصادي. وقد تلت هذه الفترة مرحلة أخرى في مسيرة الاقتصاد الجزائري كان فيها الاعتماد على الانتشار الواسع للدولة في جميع المجالات، بحيث كانت المنتج الوحيد والمستثمر الوحيد في الحياة الاقتصادية وخاصة في القطاع الصناعي. ولأن الجزائر تعتمد على أسعار النفط كأساس مرجعي لتمويل مشاريعها التنموية

فإن انهيار أسعار النفط سنة 1986 أدى إلى حدوث أكبر انهيار اقتصادي ترتب عنه خلل مزدوج في ميزانية الدولة وميزان المدفوعات، وإلى تحقيق معدلات نمو سلبية. (25)

أمام هذه الوضعية المتدهورة لمؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي كان لزاما على السلطات الإسراع في الإصلاحات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ومن القطاعات التي مسّها الإصلاح قطاع المؤسسات المصرفية والمالية، حيث تم إصدار قانون القرض والبنك سنة 1986، هدفه الأساسي إصلاح المنظومة المصرفية، مع إعادة الاعتبار لدور السياسة النقدية في تنظيمها لحجم الكتلة النقدية المتداولة، ومراقبتها بما يحقق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية. (26)

لقد كانت خطى الإصلاحات بطيئة في البداية واستمرت الاختلالات الاقتصادية الكلية، إذ وصل العجز الشامل في الميزانية إلى رقم قياسي 13.7% من إجمالي الناتج المحلي عام 1988، ولعدم وجود سوق مالية لجأت الحكومة إلى إصدار النقد لتغطية العجز المالي أو تمويله من خلال القروض الخارجية التي بدأت تتراكم. (27)

جدول رقم 01: تطور نمو الكتلة النقدية مقارنة بالناتج الداخلي الخام (1964-1986)

الفترة	متوسط نمو الكتلة النقدية (%)	متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)
1971-1960	17	8,5
1978-1971	25,4	22,5
1986-1979	19,1	16

المصدر: بن عزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2004)، ص. 201.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (1) أن نسبة الزيادة المتوسطة لحجم الكتلة النقدية في كل مرحلة كان دوماً أعلى من نسبة الزيادة المتوسطة في الناتج المحلي الخام. وهذا الفارق يؤكد أن الزيادة في الكتلة النقدية لا تقابلها زيادة حقيقية في حجم السلع والخدمات، وأن نمو الكتلة النقدية شكل سبباً مباشراً في ظهور الضغوطات التضخمية.

وعموماً، فإن السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1962-1990) كانت حيادية بسبب الدور السلبي للنقود في الاقتصاد الوطني. وقد دفعت الصعوبات المالية التي عرفت الجزائر نتيجة انخفاض إيرادات الدولة من العملة الصعبة بسبب تدهور أسعار المحروقات، إلى الدخول في مرحلة التفكير في إعادة النظر في مبادئ تسيير الاقتصاد.

2- معالم السياسة النقدية وعلاقتها بمستوى النمو الاقتصادي خلال المرحلة الانتقالية نحو اقتصاد السوق.

كان لانتقال الجزائر من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق انعكاسات معتبرة على السياسة النقدية وعلى أهدافها وأدواتها، وخاصة مع إصدار قانون النقد والقرض سنة 1990، الذي أعاد الاعتبار للسياسة النقدية، وشكل علامة واضحة في مجال إصلاح وتحرير القطاع المصرفي باعتباره موجهاً للسياسة النقدية وأداة التنفيذ الفعلي لها، وهنا يمكن التفريق بين ثلاثة توجهات مختلفة للسياسة النقدية منذ سنة 1990.

2-1 طبيعة السياسة النقدية في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-1993).

حددت المادة رقم (55) من القانون رقم (90-10) المتعلق بالنقد والقرض الأهداف النهائية للسياسة النقدية في الجزائر، حيث تعدد هذه الأهداف بحسب

المادة نفسها لتشمل هدف تحقيق معدل نمو اقتصادي منتظم في المقام الأول إلى جانب تحقيق التشغيل الكامل، أما هدف استقرار الأسعار والحفاظ على استقرار العملة خارجيا فقد جعلها في المقام الثاني، كما أن الأمر الرئاسي رقم (3- 11) المؤرخ في 26-08-2003 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم للقانون (90- 10) أكد أن هدف النمو الاقتصادي هو الهدف الأساسي للسياسة النقدية.⁽²⁸⁾

لقد وضع القانون المتعلق بالنقد والقرض المنظومة المصرفية والنظام النقدي على مسار تطور جديد، تميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية وإبراز دور النقد والسياسة النقدية، ونتج عنه تأسيس نظام مصرفي ذي مستويين، وأعيد للبنك المركزي كل صلاحياته في تسيير النقد والائتمان في ظل استقلالية واسعة، وللبنوك التجارية وظائفها التقليدية بوصفها أعوان اقتصادية مستقلة. كما تبنى القانون مبدأ الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة المالية حيث لم تعد الخزينة حرة في اللجوء إلى عملية القرض، وكذا الفصل بين الدائرتين النقدية والحقيقية، حتى تتخذ القرارات على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية وبناء على الوضع النقدي السائد.⁽²⁹⁾ ومن أجل تحسين كفاءة النظام المصرفي برزت الحاجة إلى تحسين وضع سيولة البنوك العامة المتعثرة من خلال إعادة رسميتها، وتقليص ملكية الحكومة فيها، والسماح بإنشاء بنوك خاصة وفروع لبنوك أجنبية.⁽³⁰⁾

إن ما ميّز الفترة (1990-1993) هو توجه السياسة النقدية نحو التوسع، بهدف تمويل عجز الموازنة الضخمة واحتياجات الائتمان لدى المؤسسات العامة، الأمر الذي نتج عنه ارتفاع في المستوى العام للأسعار.⁽³¹⁾

جدول رقم 02: تطورات الكتلة النقدية مقارنة بالنتائج الداخلي الخام الحقيقي خلال الفترة (1993-1990)

1993	1992	1991	1990	
- 2.10	1.80	1.19 -	0.79	معدل نمو PIB
21.61	24.23	21.06	11.31	معدل نمو M2
2.98	2.40	1.96	1.60	معدل السيولة M2/PIB
2.98	0.41	0.50	0.62	سرعة دوران النقود PIB/M2

Source :Bulletin statistique de la Banque d'Algérie, Juin 2012.
<http://www.bank-of-algeria.dz/>
<http://www.banquemondiale.org/>

لقد عرفت الكتلة النقدية (M2) خلال الفترة (1993-1990) نموا مطردا، حيث ارتفعت من 515,9 مليار دج في نهاية 1992 إلى 627,4 مليار دج سنة 1993، مسجلة بذلك معدل نمو على نحو 21,6%. وفي المقابل تم تسجيل معدل نمو اقتصادي سالب قدر بـ - 2,1% في نهاية سنة 1993. فالأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر ابتداء من سنة 1986 أثرت على معدلات النمو الاقتصادي التي سجلت نسب نمو متدنية، حيث بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1987-1994) 0,5%⁽³²⁾ وهو ما يعني أن إتباع سياسة نقدية توسعية لم تسمح بنقل أثر السياسة النقدية من الجانب النقدي إلى الجانب الحقيقي والمساهمة في زيادة معدل النمو الاقتصادي.

2-2 توجهات السياسة النقدية وعلاقتها بمستوى النمو الاقتصادي خلال الفترة (1994 – 2000).

تبنّت الجزائر برنامج الإصلاح الاقتصادي (1994-1998) مع مؤسسات النقد الدولية على مرحلتين، مرحلة التثبيت الهيكلي من 22 ماي 1994 إلى

21 ماي 1995، ثم مرحلة برنامج التعديل الهيكلي من 22 ماي 1995 إلى 21 ماي 1998. وعلى إثر هذه الاتفاقية تحصلت الجزائر على قروض ومساعدات مشروطة بالإضافة إلى إعادة جدولة ديونها الخارجية مع نادي باريس ولندن. وقد تم تغيير توجه السياسة النقدية بإتباع سياسة نقدية انكماشية صارمة ابتداء من عام 1994 لتخفيض معدل التضخم الذي بلغ مستويات أعلى خلال الفترة السابقة نتيجة التوسع النقدي المفرط.⁽³³⁾

لقد كان من أبرز أهداف برنامج التثبيت الهيكلي (1994-1995) الحد من توسع الكتلة النقدية (M2) بتخفيض حجمها من 21% سنة 1993 إلى 14% سنة 1994، مع تحقيق نمو مستقر ومقبول في الناتج المحلي الخام، وإحداث مناصب شغل جديدة. في حين هدف برنامج التعديل الهيكلي (1995-1998)، إلى إعادة الاستقرار النقدي لتخطي مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق بأقل التكاليف.⁽³⁴⁾ وقد سمح التزام السلطات الجزائرية ببنود الاتفاق بتحقيق الاتفاق، حيث بلغ متوسط معدل نمو الكتلة النقدية في الفترة (1994-1998) 15,5%، لتتخفض هذه النسبة إلى 13,03% سنة 2000. ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى إتباع سياسة تقشف صارمة، تمثلت في تخفيض عجز الميزانية، تجميد أجور العمال، تخفيض العملة وتقليص حجم الإنفاق العام.

إن تبني سياسة نقدية انكماشية صارمة دليل على أن هدف استقرار الأسعار هو الهاجس الذي يشغل بال السلطة النقدية أكثر من هدف النمو الاقتصادي الذي تتراجع معدلاته في حالة تطبيق سياسة نقدية انكماشية، كما أنه إذا افترضنا أن حجم الاستثمار يتأثر بصفة طردية مع نمو حجم القروض المقدمة إلى المؤسسات الإنتاجية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي، فإن الأمر لا ينطبق على الاقتصاد الجزائري، إذ أن حجم

القروض المقدمة إلى الاقتصاد قد زاد بنسبة 38,8% سنة 1994، إلا أنه تم تسجيل معدل نمو اقتصادي سالب خلال هذه السنة، الأمر الذي يعني أن حجم القروض التي ساهمت في زيادة التوسع النقدي لا تقابلها زيادة حقيقية في حجم السلع والخدمات نظرا إلى عجز الجهاز الإنتاجي عن تحسين إنتاجيته. (35)

جدول رقم 03: تطورات الكتلة النقدية مقارنة بالنتائج الداخلي الخام الحقيقي خلال الفترة (1994-2000).

2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	
2.19	3.20	5.09	1.10	4.10	3.79	-0.89	معدل نمو PIB
13.03	12.36	19.5	18.19	14.44	10.51	15.31	معدل نمو M2
8.01	7.24	6.65	4.75	4.06	3.69	3.47	معدل السيولة M2/PIB
0.12	0.13	0.15	0.21	0.24	0.27	0.28	سرعة دوران النقود PIB/M2

Source :Bulletin statistique de la Banque d'Algérie, Juin 2012.

<http://www.bank-of-algeria.dz/>

<http://www.banquemonddiale.org/>

يظهر من خلال الجدول رقم (3) أن معدل نمو الكتلة النقدية عرف تطورا كبيرا بشكل تعدى فيه نمو الناتج المحلي الإجمالي، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال معدلات السيولة التي تميزت بالارتفاع في معظم سنوات التسعينات، حيث عمدت الجزائر خلال هذه الفترة إلى انتهاج أسلوب التمويل بالعجز، وهو ما أفرز وضعاً اقتصادياً غير مستقر بين حجم الكتلة النقدية ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، كما أن سرعة دوران النقود ضعيفة طوال فترة الدراسة مما يوحي بوجود ظاهرة الاكتناز لدى الأفراد .

كما يظهر أيضا أن الفترة (1995-1998) التي تم خلالها تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي، تم تسجيل معدلات نمو إيجابية بلغ متوسطها 3.5%، وتعد سنة 1997 السنة التي تحقق فيها أدنى معدل نمو بسبب الظروف المناخية السيئة، وانخفاض قدرة الإنتاج الزراعي بـ 24%، وكذا ضعف نمو القطاع الصناعي، في حين عرفت سنة 1998 أعلى معدل نمو قدر بـ 5.09%.³⁶ لتتراجع معدلات النمو خلال الفترة التالية (1999-2000) رغم تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية الناتجة عن ارتفاع أسعار المحروقات.

عموما، ورغم بعض النتائج الإيجابية المحققة خلال الفترة (1994-2000) في المجال النقدي والمالي، إلا أن انفصال السياسة الاقتصادية عن السياسة الاجتماعية ترتب عنه أوضاع اجتماعية متدهورة ميزها ارتفاع معدلات البطالة نتيجة تسريح العمال مع انتشار ظاهرة الفقر.

2-3 خصائص السياسة النقدية وأثرها على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2011).

عرفت الجزائر منذ بداية العقد الأول من القرن الحالي تجربة تنموية جديدة اتضحت معالمها من خلال شروع الحكومة في تنفيذ سياسة اقتصادية تختلف عن تلك التي طبقت سابقا، هذه السياسة التي يمكن تسميتها بسياسة الإنعاش الاقتصادي ذات التوجه الكينزي تهدف أساسا إلى رفع معدل النمو الاقتصادي عن طريق زيادة حجم الإنفاق الحكومي الاستثماري بغية رفع الطلب الداخلي ومن ثم رفع طاقة التشغيل المتاحة للجهاز الإنتاجي وزيادة معدل النمو الاقتصادي، وقد تم تجسيد هذه السياسة من خلال تنفيذ ثلاثة برامج تنموية وهي، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، والبرنامج الخماسي

(2010-2014) الذي يعد أضخم برنامج تنموي يطبق في الجزائر منذ الاستقلال بمبلغ 286 مليار دولار. (37)

إن ما ميز بداية الفترة (2001-2011) هو الانتعاش في ميزان المدفوعات، تخفيف عبء المديونية، تعزيز الوضعية المالية العمومية والتحسين في سيولة البنوك وفي شروط تمويل الاقتصاد، وقد عرفت معدلات النمو ارتفاعا بمستويات بسيطة نسبيا، وهي مرحلة معاكسة في توجه السياسة النقدية باعتماد سياسة نقدية توسعية. وقد ساعدت عدة عوامل على تطور الوضعية النقدية نحو التوسع، ومن بينها تحسن أسعار البترول. (38)

لقد عرفت الكتلة النقدية M2 خلال الفترة (2000-2011) ارتفاعا متزايدا، فبعد التوسع النقدي المنخفض الذي تم تسجيله سنة 2009 (3,1%)، تميزت سنة 2010 بالعودة إلى التوسع النقدي، لكن بمعدل أقل من الوتيرة العالية التي ميزت الفترة (2006 - 2008)، واستمرت في الارتفاع سنة 2011 بمعدل 19,9%، نتيجة لارتفاع حجم المعروض النقدي M1 (المتاحات النقدية) التي بلغت 7141 مليار دينار، والارتفاع المحسوس لأشباه النقود منذ سنة 2000 حيث بلغت نسبتها (28.07%) من حجم الكتلة النقدية سنة 2011. ويرجع ذلك إلى تأثير الإصلاحات المصرفية في سلوك المدخرين، بالإضافة إلى السياسة النقدية الصارمة التي أدت إلى امتصاص الفائض النقدي المتداول خارج الجهاز المصرفي. (39)

جدول رقم 04: تطورات الكتلة النقدية مقارنة بالنتائج الداخلي الخام الحقيقي خلال الفترة (2011-2001).

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	
2.5	3.3	2.4	2.4	3.00	2.00	5.09	5.20	6.90	4.69	2.60	معدل نمو PIB
19.90	15.44	3.12	16.03	21.50	18.66	11.22	11.43	15.60	17.30	22.29	معدل نمو M2
26.57	22.71	20.32	20.18	17.81	15.10	12.97	12.26	11.57	10.70	9.55	معدل السيولة M2/PIB
0.037	0.044	0.05	0.049	0.056	0.066	0.077	0.081	0.086	0.093	0.10	سرعة دوران النقد PIB/M2

Source :Bulletin statistique de la Banque d'Algérie, Juin 2012.

<http://www.bank-of-algeria.dz/>

<http://www.banquemondiale.org/>

وعلى صعيد النمو الاقتصادي فقد سجلت الفترة (2003-2001) نموا منتظما للاقتصاد، وتعتبر النسبة 6,9% المسجلة سنة 2003 أعلى نسبة سجلها معدل النمو طوال فترة الدراسة، إلا أن هذه النتائج لا تبرر أن يكون هدف النمو هو الهدف الأساسي للسياسة النقدية، حيث يعود مصدر هذا النمو إلى قطاع المحروقات الذي بلغ معدل نموه 8,8% سنة 2003 مقابل 3,7% سنة 2002.⁽⁴⁰⁾ في حين سجل النمو خارج قطاع المحروقات تقدما بـ 6,2% في المتوسط لنفس الفترة، وقد تحقق هذا النمو أساسا بفضل قطاع البناء والأشغال العمومية والخدمات.⁽⁴¹⁾

وفي سنة 2004 بدأ معدل النمو في الانخفاض ليبلغ 5,09% سنة 2005، واستمر في التراجع ليصل إلى 2,0% سنة 2006، بنسبة انخفاض تقدر بـ 60,78% نظرا لتراجع معدل نمو قطاع المحروقات. فقد أدى

انخفاض معدلات نمو قطاع المحروقات خلال سنوات 2006، 2008، 2010، التي قدرت بـ -2,5%، -2,3%، -2,6% على الترتيب، إلى تسجيل تباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي المسجلة في نفس الفترة مقارنة بالفترة السابقة (2000-2003) التي سجلت معدلات نمو متزايدة، مما يؤكد أن الارتفاع النسبي لمعدلات النمو الاقتصادي خلال فترة تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي يرجع بالدرجة الأولى إلى زيادة معدل نمو قطاع المحروقات والارتفاع المتواصل لأسعار المحروقات في الأسواق العالمية.⁽⁴²⁾

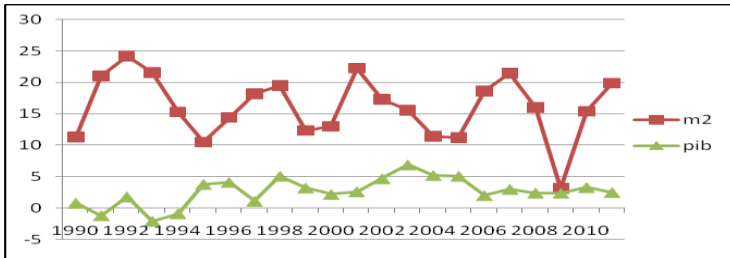
لقد بلغ معدل النمو الاقتصادي سنة 2008 نسبة 2,4%، واستقرت وتيرة النمو عند هذه النسبة سنة 2009 بفضل النتائج الإيجابية المحققة في قطاع الفلاحة، الصناعة، الخدمات، البناء والأشغال العمومية، ليتحسن نوعا ما معدل النمو سنة 2010 (3,3%)، في الوقت الذي سجل فيه قطاع المحروقات نموا سلبيا منذ 2006. ويرجع النمو المعترف خارج المحروقات، والموزع بصفة مختلفة بين القطاعات إلى الزيادة في مساهمة قطاعات الخدمات المسوقة، خاصة التجارة والنقل والبناء والأشغال العمومية. ليعاود معدل النمو الانخفاض سنة 2011 بسبب تباطؤ قطاع البناء والأشغال العمومية رغم التوسع الذي عرفه الإنتاج الزراعي وخدمات الإدارات العمومية، وهو ما أدى إلى تراجع النمو خارج المحروقات إلى 5,2% سنة 2011 مقابل 6% سنة 2010.⁽⁴³⁾

إن تطور معدل نمو الناتج في الجزائر يتأثر كثيرا بالصدمات الخارجية كالتقلبات الجوية بالنسبة للفلاحة وتقلبات أسعار برميل النفط، وعليه، فإن الركود في قطاع المحروقات يرمي بثقله على نشاط الاقتصاد الوطني وهو ما يستدعي أداء أقوى للنمو خارج المحروقات. إذ أن

الانخفاض في أسعار النفط يؤدي إلى انخفاض عائدات التصدير وتدهور الميزان التجاري وميزان المدفوعات، كما يؤثر مباشرة في الإيرادات الحكومية، مما يؤدي إلى تراجع النمو النقدي، مع ازدياد التشدد في أسواق الإقراض. وتستجيب الحكومة لوضع كهذا بتخفيض الإنفاق العام، لا سيما النفقات الإنتاجية، كما تؤول أو تقلص المشاريع الاستثمارية. وينجم عن ذلك تراجع في النمو الاقتصادي وفي نمو العمالة. أما في حال ارتفاع أسعار النفط فالتكيف يتم في اتجاه معاكس. وبالتالي، فإن تقلبات أسعار النفط تحدث في الاقتصاد دورة مزدوجة من الازدهار والانكماش. كما أن عدم تطور القطاع المصرفي الجزائري قد عرض الاقتصاد إلى المزيد من المخاطر الاقتصادية والمالية الناتجة عن تقلبات أسعار النفط وغيرها من العوامل الداخلية والخارجية.⁽⁴⁴⁾

وتبرز أهمية وخطورة تراجع سعر البرميل من النفط، كون النفط وحده يمثل 70% من الميزانية العامة للدولة، و35% من الناتج المحلي الإجمالي، ونحو 97% من إجمالي الصادرات، وقد فشلت محاولات عدة لإحداث تنويع اقتصادي لصالح التقليل من الاعتماد على عائدات النفط، والتركيز على الإنتاج الزراعي والصناعي.⁽⁴⁵⁾

شكل رقم 01: تطورات الكتلة النقدية مقارنة بالناتج الداخلي الخام الحقيقي خلال الفترة (1990-2011)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجداول رقم (2)، (3)، (4).

نلاحظ من خلال الشكل رقم (1) وجود فجوة وفارق كبير بين معدل نمو الكتلة النقدية ومعدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي طوال فترة الدراسة. كما نلاحظ أن إتباع سياسة نقدية توسعية لم يقابله في الكثير من الأحيان زيادة في معدل النمو الاقتصادي، وفي المقابل نلاحظ أن إتباع سياسة نقدية انكماشية رافقه في بعض الأحيان زيادة في معدل النمو الاقتصادي.

ولتأكيد كل ما تم الإشارة إليه وجب علينا دراسة طبيعة العلاقة بين التغير في كمية النقود ومعدل نمو الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال فترة الدراسة (1990-2011) وذلك بحساب معامل الارتباط بين هذين المتغيرين، بمساعدة البرنامج الإحصائي "SPSS Version 17". وذلك بالاعتماد على معطيات الجداول رقم (2)، (3) و (4).

حيث: pib: معدل نمو الناتج الداخلي الخام.

m2: معدل نمو الكتلة النقدية.

α_i : معاملات المعادلة.

$$Pib = \alpha_0 + \alpha_1 m2$$

Récapitulatif des modèles^b

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Durbin-Watson
1	,286 ^a	,082	,036	2,16478	1,175

a. Valeurs prédites : (constantes), m2

b. Variable dépendante : pib

Coefficients^a

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
	A	Erreur standard	Bêta		
(Constante)	4,670	1,592		2,933	,008
m2	-,126	,095	-,286	-1,336	,197

a. Variable dépendante : pib

يظهر من خلال نتائج التقدير أن قيمة معامل الارتباط ضعيفة = (R 0,286) وهو ما يعني أن العلاقة بين معدل نمو الناتج الداخلي الخام ومعدل نمو الكتلة النقدية خلال الفترة (2011-1990) تكاد تنعدم، أي أن التغيرات في معدل نمو الكتلة النقدية لا يمكنها تفسير التغيرات الحاصلة في معدل نمو الناتج الداخلي الخام خلال فترة الدراسة.

وعليه، يمكن القول أن التغيرات التي سجلها معدل النمو الإقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة لا تتوافق مع معدل نمو الكتلة النقدية، وبالتالي لا يمكن اعتبار هدف النمو الإقتصادي كهدف أساسي للسياسة النقدية لعدم قدرتها على دعم هذا المسار. ويبقى قطاع النفط المصدر الأساسي للدخل القومي والمحرك الرئيسي للنمو الإقتصادي، من خلال التوسع في حجم الإنفاق العام وزيادة الاستثمار الحكومي. وهو ما يتطلب العمل على تعزيز ودعم فرص النمو المتاحة في القطاعات والأنشطة الاقتصادية غير النفطية وتوفير مصادر بديلة للدخل الوطني، تساهم إلى جانب قطاع المحروقات في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مستقرة.

الخاتمة:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أثر السياسة النقدية على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2011-1990)، من خلال تتبع مسار السياسة النقدية

وبالتحديد تطورت كمية النقود بالمعنى الواسع (M2) وعلاقتها بمعدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي. وقد تمت الإجابة على فرضيات الدراسة كما تم التوصل إلى جملة من النتائج كما يلي:

- عدم وجود علاقة بين معدل نمو الكتلة النقدية ومعدل النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، وهو ما يعني فشل السياسة النقدية في نقل أثرها من الجانب النقدي إلى الجانب الحقيقي ورفع مستوى النمو الاقتصادي.

- إن عدم فعالية السياسة النقدية راجع إلى ضعف النظام المصرفي والمالي الجزائري، وعجز الجهاز الإنتاجي عن تحسين إنتاجيته. إلى جانب طبيعة الاقتصاد الجزائري المعتمد على قطاع المحروقات كمصدر أساسي للدخل القومي، وعلى الإنفاق الحكومي كمحرك أساسي للاقتصاد الوطني.

- لا يمكن اعتبار هدف النمو الاقتصادي كهدف أساسي للسياسة النقدية، التي أصبحت تعتبر أداة ثانوية مساعدة للسياسة المالية.

- إن الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، ترجع في المقام الأول إلى ارتفاع أسعار النفط وتحسن إيرادات الدولة وإلى زيادة الاستثمار الحكومي وتشجيع الاستثمار الإنتاجي، وليس إلى الإصلاحات التي تم إحداثها على مستوى الدائرة النقدية والحقيقية.

وعليه، ولتفعيل دور السياسة النقدية في مجال دعم وتمويل النمو الاقتصادي نقترح ما يلي:

- إصلاح المنظومة المصرفية والمالية وتوفير الموارد المالية بأسعار فائدة ميسرة لتمويل الاستثمار المنتج.

- محاربة الاكتناز وتطوير عمل أسواق المال.
- عدم الإفراط في الاعتماد على مصادر التمويل التضخمي، خاصة في ظروف جمود الجهاز الإنتاجي.
- التنسيق بين السياستين المالية والنقدية، وإعطاء استقلالية أكبر للبنك المركزي في مجال رسم وتنفيذ السياسة النقدية بما يضمن له التحكم الفعال في حجم العرض النقدي.
- العمل على تفعيل وتنويع أدوات السياسة النقدية غير المباشرة.
- تعزيز دور القطاع الخاص وتوسيع القاعدة الإنتاجية، والعمل على ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات باعتباره السبيل الوحيد لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة في ظل التقلبات الكبيرة في السعر العالمي للبتروöl.

الهوامش والمراجع.

- ¹. موفق السيد حسن، "التطورات الحديثة للنظرية والسياسة النقدية مفهوم النقد والطلب عليه"، مجلة جامعة دمشق، المجلد الأول، العدد الأول، 1999، ص. 7.
- ². محمود سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، (قسنطينة: دار بهاء للنشر والتوزيع، 2003)، ص. 114.
- ³. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2004)، ص ص. 98.
- ⁴. المرجع نفسه، ص. 99.
- ⁵. توثيق تجربة السودان في مجال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية -مخطط إدارة السياسة النقدية والتمويلية، (الخرطوم: بنك السودان المركزي، 2006)، ص. 20.
- ⁶. عمر محمود العبيدي، "النقود والبنوك"، ص ص. 68-69. تم التحميل من الموقع www.ecomang.uodiyala.edu.i تاريخ التحميل: 16-10-2014
- ⁷. حسين كامل فهمي، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد إسلامي، (جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 2006)، ص ص. 14-18.
- ⁸. بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص. 122.

- ⁹ محمود سحنون، مرجع سابق، ص.118.
- ¹⁰ سوزي عدلي ناشد، مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي، (بيروت، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، 2007)، ص. 276.
- ¹¹ بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص. 125.
- ¹² عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية-دراسة تحليلية تقييمية، الطبعة الثانية، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005)، ص. 80.
- ¹³ حسين كامل فهمي، مرجع سابق، ص. 18-19.
- ¹⁴ توثيق تجربة السودان في مجال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية -مخطط إدارة السياسة النقدية والتمويلية، مرجع سابق، ص. 18.
- ¹⁵ أحمد حسنين الهيتي، أوس فخر الدين أيوب، دور السياسة النقدية والمالية في النمو الاقتصادي "مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 8، 2012، ص. 20.
- ¹⁶ توثيق تجربة السودان في مجال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية -مخطط إدارة السياسة النقدية والتمويلية، مرجع سابق، ص. 13.
- ¹⁷ أحمد حسنين الهيتي، أوس فخر الدين أيوب، مرجع سابق، ص. 18.
- ¹⁸ عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، (عمان: دار الحامد للنشر، 2004)، ص. 284.
- ¹⁹ جميل الزيدانين، أساسيات في الجهاز المالي، (عمان: دار وائل للنشر، 1999)، ص. 88-89.
- ²⁰ توثيق تجربة السودان في مجال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية -مخطط إدارة السياسة النقدية والتمويلية، مرجع سابق، ص. 14-15.
- ²¹ أحمد حسنين الهيتي، أوس فخر الدين أيوب، مرجع سابق، ص. 19.
- ²² رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، (الكويت: عالم المعرفة، 1978)، ص. 343-344.
- ²³ توثيق تجربة السودان في مجال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية -مخطط إدارة السياسة النقدية والتمويلية، مرجع سابق، ص. 16.
- ²⁴ أحمد حسين الهيتي، أوس فخر الدين أيوب، مرجع سابق، ص. 20-25.
- ²⁵ حاكمي بوحفص، "مسيرة الاقتصاد الجزائري وأثرها على النمو الاقتصادي". على الموقع الإلكتروني <http://www.aliklil.com/vb/showthread.php?t=42703>.
- ²⁶ بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص. 166.
- ²⁷ كريم النشاشيبي وآخرون، "الجزائر تحقق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق"، (واشنطن: صندوق النقد الدولي، 1998)، ص. 8.

- ²⁸. بلعزوز بن علي، طيبة عبد العزيز، "السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2006)"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 41 شتاء 2008، ص ص. 33-34.
- ²⁹. بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص ص. 186-187.
- ³⁰. الشريف بقة، محمد بوهزة، "بعض الآثار الاقتصادية والاجتماعية للعولمة. حالة الجزائر"، الملتقى الدولي الأول حول: "العولمة وانعكاساتها على البلدان العربية"، دائرة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سكيكدة، 13-14 ماي 2001، ص. 347.
- ³¹. بلعزوز بن علي، طيبة عبد العزيز، مرجع سابق، ص. 30.
- ³². نبيل بوفليح، "دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010)"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، ديسمبر 2012، ص. 245.
- ³³. بلعزوز بن علي، طيبة عبد العزيز، مرجع سابق، ص. 34.
- ³⁴. بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص ص. 195.
- ³⁵. بلعزوز بن علي، طيبة عبد العزيز، مرجع سابق، ص ص. 34-35.
- ³⁶. حاكمي بوحفص، مرجع سابق.
- ³⁷. نبيل بوفليح، مرجع سابق، ص ص. 244-247.
- ³⁸. بلعزوز بن علي، طيبة عبد العزيز، مرجع سابق، ص. 32.
- ³⁹. البنك المركزي الجزائري : <http://www.bank-of-algeria.dz/>
- ⁴⁰. بلعزوز بن علي، طيبة عبد العزيز، مرجع سابق، ص. 26.
- ⁴¹. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير حول: الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004، الدورة العادية السادسة والعشرون، جويلية 2005، ص. 45.
- ⁴². نبيل بوفليح، مرجع سابق، ص. 258.
- ⁴³. يومية الموعد اليومي، الاثنيين 29-10-2012، <http://www.elmaouid.com/>
- ⁴⁴. عمر عزاوي، بوزيد سايح، " إصلاح القطاع المصرفي في الجزائر عاملا للتحديث والنمو الاقتصادي"، الملتقى الدولي حول: "إصلاح النظام المصرفي الجزائري في التطورات العالمية الراهنة"، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 11-12 مارس 2008، ص. 07.
- ⁴⁵. على الموقع الالكتروني <http://www.ereimnews.com>